﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٨٦﴾

[الأعراف: 186]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبةُ بين التعجُّبِ من عدمِ الاهتداءِ، وأنّ من ضلَّ وطغى، أضلَّه اللهُ وتَرَكَهُ في غَيِّهِ

عادَ بيانُ اللهِ تعالى في هذه الآيةِ مرَّةً أُخرى، إلى نعتِ أحوالِ الضَّالِّين المكذِّبين، ولَمَّا كانَ حالُهم من عدمِ نظرِهم وتفكُّرِهم بآياتِ ودلائلِ وَحدانيَّةِ اللهِ - مع توافُرِ وجودِها أمامَ أنظارِهم - من أعجَبِ العَجَب، كانت فَذْلكتُه قطْعًا تعليلًا لما قبلَه من إعراضِهم عمَّا لا يَنبغي الإعراضُ عنه؛ دليلًا على أنَّ الأمرَ ليس إلَّا بيدِ مُنزِّلِه سُبحانه، فمَن يُضِلُّهُ اللهُ فلا هاديَ له بوجْهٍ منَ الوجوه، وجميعُهم في قبضتِه تعالى؛ فإنَّ اللهَ تعالى يتركُهم على حالةٍ قبيحة[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾: طَغَى: الطَّاءُ والغَيْنُ والحرفُ المعتلُّ أصلٌ صحيحٌ مُنقاسٌ، يُقالُ هو طاغٍ، وطَغى السَّيْلُ: إذا جاءَ بماءٍ كثير، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقَّة: 11]، يُريدُ خروجَه عنِ المقدارِ، وطَغى البحرُ: هاجَتْ أمواجُه، والطُّغيان: مجاوزةُ الحدِّ في العِصيانِ، وهو معناه في قولِه هنا: ﴿وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾، وأشدُّ الطُّغيانِ مجاوزةُ الحدِّ في الكفرِ[2].

2) ﴿يَعۡمَهُونَ﴾: عَمِهَ: العَيْنُ والميمُ والهاءُ أصلٌ صحيحٌ واحدٌ، يدلُّ على حَيْرَةٍ وقِلَّةِ اهْتداء، وعَمِهَ الرَّجلُ عَمَهًا، وذلكَ إذا تردَّدَ أين يتوجَّهُ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[3]، أي: يتحيَّرونَ ويتردَّدون[4].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 422/15، والبقاعي، نظم الدُّرر: 185/8.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (طغى)، والجرجاني، التَّعريفات، ص: 141.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (عَمه).
(4) الزَّجاج، معاني القرآن: 393/2، والشَّوكاني، فتح القدير: 389/2.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُقرِّرُ اللّهُ تعالى حقيقةً ربَّانيَّةً، فيقولُ: من كتبَ اللّهُ تعالى عليه الضَّلالَةَ فإنَّه لا يهديهِ أحدٌ، ولو نظرَ لنفسِه فيما نظرَ فإنَّه لا يجَزي عنه شيئًا، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: 41]، ويتركُ اللّهُ تعالى أولئكَ في ضَلالِهم وتجاوُزِهم في الكُفرِ والعِصيانِ يتحيَّرونَ ويتردَّدون، فلا يَخرُجونَ من طُغيانِهم ذاكَ ولا يهتدونَ إلى حقٍّ[1].

من ضلَّ عنِ الهدايةِ، زلّتْ به القَدمُ، في مزالقِ الغَوايةِ

وتُرشدُ الآيةُ الكريمةُ إلى أنَّ من لا يتّعِظُ بالقرآن وبما فيه منَ الزَّواجرِ، والعِظاتِ والعبَرِ، لا يتّعظُ بغيره، ومن أعرضَ عن كتاب اللّه مُكَذِّبًا بما فيه منَ الهُدى فَضلَّ، فإنَّه لا تُرْجَى له هدايةٌ أبدًا.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوقعُ الجُملةِ ممَّا قبلَها، ودلالتُه في السِّياقِ:

الجملةُ استئنافيَّةٌ مُقرِّرةٌ لما قبلَها، وهي تعليلٌ لما سبَقَ

قولُه تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ اسْتئنافٌ مقرِّرٌ لما قبلَه، مُنبِئٌ عنِ الطَّبْعِ على قلوبِهم، وهو تعليلٌ للإنكارِ السَّابقِ في قولِه تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾[2].

بَلاغةُ استخدامِ أُسلوبِ الشَّرطِ بالأداةِ (مَنْ):

دلَّ أُسلوبُ الشّرطِ على تحقُّقِ ضَلالِهم واستمرارِهم عليه

أفادَ أسلوبُ الشَّرطِ بأداتِه ﴿مَن﴾ وفعلِه ﴿يُضْلِلِ﴾ وجوابِه ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ أنَّ ضَلالَهم أمرٌ قدَّرَ اللّهُ دوامَه، فلا طَمعَ لأحدٍ في هَدْيِهم، وهذا مصداقُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾ [البقرة: 6 - 7][3].

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 249/2، والسَّعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 264.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 444/2، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 199/9.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 199/9.

دَلالةُ إسْنادِ الفعْلِ إلى اسْمِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

دلَّ هذا الإسْنادُ على أنَّ الإضْلالَ ودوامَـــه بـقـدَرِ اللهِ وأمْرِه

في قولِه تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ أُسْنِدَ فعْلُ الإضلالِ إلى اللهِ ﷻ؛ لأنَّ الإضْلالَ بقدَرِ اللهِ وأمْرِه كما الهدايةُ كذلك، كما قالَ تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: 125]، فضلالُ أولئكَ ودوامُه بقدَرِ اللهِ، لا أحدَ يردُّه، أو يقدِرُ على هدايتِهم، ولمَّا كان هذا الحكمُ حاقًّا على من اتَّصفَ بالتَّكذيبِ، وعدمِ التَّفكُّرِ في حالِ الرَّسولِ ﷺ، وعدمِ النَّظرِ في مَلَكوتِ السَّماواتِ والأرضِ وما خلقَ اللهُ، وفي توقُّعِ اقْترابِ اسْتئصالِهم، كانَ المحكومُ عليهم بعدمِ الاهْتداءِ فريقًا غيرَ معروفٍ للنَّاس، وإنَّما ينفردُ اللهُ بعلْمِه ويُطلِعُ عليه رسولَه ﷺ، وينكشفُ بعضُ ذلكَ عندَ موتِ بعضِهم على الشِّرك[1].

نُكتةُ وُقوعِ جوابِ الشَّرْطِ جُملةً اسْميَّةً:

الضّلالُ شأنُهم وهُم له مُلازمون

قولُه تعالى: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ جوابُ الشَّرطِ، ووقوعُ جوابِ الشَّرطِ جملةً اسْميَّةً وخاصَّةً مع النَّفْيِ المصدَّرِ بالفاءِ يُقوِّي تحقُّقَ جوابِ الشَّرطِ، وهنا في هذا المقامِ يَدُلُّ على اسْتمرارِ ثباتِ عدمِ الهدايةِ لمن يُضلُّه اللهُ، فالمرادُ أنَّ هذا قد نزلَ بهم وأنَّهم مَثالٌ لهذا، فلا مفرَّ منه[2].

دَلالةُ اسْتِخدامِ لا النَّافيةِ للجِنْسِ في جوابِ الشَّرْطِ:

دلَّـــتْ (لا) على الـنَّـفْـيِ الـعـامِّ لهدايةِ مَنْ أضلَّه الله

جاءَ اسْتخدامُ البيانِ الإلهيِّ لـ(لا) النَّافيةِ للجِنْسِ قبلَ ﴿هَادِىَ﴾؛ للدَّلالةِ على النَّفْيِ العامِّ أنْ يكونَ هاديًا لمن أضلَّه اللهُ، فهي مُضمَّنةٌ اليأسَ منهم والمقْتَ لهم[3].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 422/15، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 199/9.

(2) ابن عطيَّة، المحرَّر الوجيز: 483/2، وأبو حيَّان، البحر المحيط: 236/5، والدَّعاس، إعراب القرآن: 410/1.

(3) ابن عطيَّة، المحرَّر الوجيز: 483/2، وأبو حيَّان، البحر المحيط: 236/5.

وَجْهُ حذْفِ خبرِ (لا):

في قولِه تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ خبرُ (لا) النَّافيةِ للجِنْس محذوفٌ، تقديرُه: (فلا هاديَ قائمٌ أو مُتوجِّهٌ لهدايتِه)، وهذا يدلُّ على التَّأْييسِ من هدايتِهم أو تدخُّلِ أحدٍ أو قُدرةِ أحدٍ على هِدايَتِهِمْ[1].

التَّأْييسُ مِن هِدايةِ مَنْ أضلَّه الله

معنَى اللَّامِ في ﴿لَهُۥ﴾ منَ الآيةِ الكريمةِ:

﴿لَهُۥ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقانِ بمحذوفٍ هو خبرُ ﴿فَلَا﴾، واللّامُ في ﴿لَهُۥ﴾ أفادتِ النَّفيَ العامَّ لهدايةِ من أرادَ اللّهُ إضلالَه، أي: فلا هدايةَ قائمةٌ أو كائنةٌ لأيِّ فردٍ أضلَّه اللّه، أو فلا هادٍ - أيًّا كان - لمن أضلَّه اللّه[2].

النَّفيُ التَّامُّ لهدايةِ منْ أضلَّه اللّهُ، واسْتمرارُه على الضَّلالةِ

دَلالةُ العطفِ بالواوِ في ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾:

جاءَ قولُه تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ عطفًا على جُملة: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾؛ للإشارةِ إلى اسْتمرارِ ضَلالِهم وانْتفاءِ هَدْيِهم في المستقبلِ كما وقعَ في الماضِي[3].

أفادَ العطفُ اسْتمرارَ ضَلالِهم وانْتفاءَ هَدْيِهم

بلاغةُ الالْتفاتِ على قراءةِ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالنّون:

في قولِه تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ ثلاثُ قراءاتٍ مُتواترةٌ: الأولى: قراءةُ عاصمٍ ويعقوبَ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياءِ التَّحتيَّة والرَّفعِ على الاسْتئناف، أي: وهو يَذرُهم، والثَّانيةُ: قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ وخلَفٍ (ويَذَرْهُمْ) بالياءِ التَّحتيَّةِ والجَزْم، على أنَّه عطفٌ على موضعِ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ وهو جوابُ الشَّرط، كأنَّه قيل: (مَنْ يُضلِلِ اللّهُ لا يَهدِهِ أحدٌ ويَذَرْهم)، والثَّالثةُ: قراءةُ المَدَنِيَّيْن، وابن كثير وأبي عَمْرٍو وابن عامر ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنُّونِ والرَّفع، على أنَّه عطفُ جُملةٍ على جملةٍ:

أظْهرَ الالْتفاتُ عظَمةَ المُتكَلِّمِ، وأنَّ تزكَهم في الضَّلالِ بأمْرِه ﷻ

(1) ابن عطيَّة، المحرَّر الوجيز: 483/2، وأبو حيَّان، البحر المحيط: 236/5.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 199/9.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 199/9.

﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ﴾ على طريقةِ الالْتفاتِ منَ الغَيْبةِ إلى التَّكلُّم[1]، بنون العَظَمةِ، أي: (ونحنُ نذرُهم).

فالَّذي يتركُهُمْ على ما هم عليه منَ الضَّلالِ والتَّخبُّطِ والحَيْرَةِ هو اللَّهُ الَّذي بيدِه مصيرُهم، وهذا تقريرٌ وافٍ بأنَّهم تحتَ مَغبَّةِ سَخَطِ اللهِ ومَقْتِه، وأنَّهم صائِرونَ إلى عذابِه لا مَحَالةَ[2].

غَرَضُ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾:

الطّغيانُ سببُ العَمَهِ والضَّلالةِ

تقدَّمَ الجارُّ والمجرورُ ﴿فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ على قولِه: ﴿يَعۡمَهُونَ﴾؛ لبيانِ السَّبَبِ قبلَ المُسَبَّب، ولتخصيصِ العِلَّةِ بالذِّكرِ قبلَ مَعلولِها، فإنَّ الطُّغيانَ - وهو الإفراطُ في الشَّرِّ والكِبْرِ - سببٌ وعِلَّةٌ للضَّلالةِ والتِّيهِ والوقوعِ في المهالكِ.

لطيفةُ الاستِعارةِ في الحرفِ ﴿فِي﴾:

الإشارةُ إلى إحاطةِ حُكمِ اللهِ بهم

اسْتعارَ بيانُ اللهِ الحرفَ ﴿فِي﴾ منَ المعنَى الحقيقيِّ له للمعنَى المجازيِّ للدُّخولِ في (الطُّغيان) الَّذي هو تجاوزُهم للحدودِ، فعبَّرَ بذلك بالظَّرفِ ﴿فِي﴾؛ إشارةً إلى إحاطةِ حُكمِه ﷻ بهم، وإنْفاذِ أمرِه فيهم[3].

فائدةُ الإضافةِ في ﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾:

بيانُ رُسوخِهم في الطُّغيانِ واختِصاصِهم به

في إضافةِ ﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ إلى أهلِ الضَّلالةِ تعبيرٌ عن دخولِهم في الطُّغيانِ واستمرارِه فيهم، وتزايُدِه بالرُّسوخِ في حياتهم وجميعِ أحوالِهم، وفيه كذلكَ إشارةٌ إلى تَفْظيعِ شأنِ هذا الطُّغيانِ وغرابَتِه في بابِه، وأنَّهمُ اخْتُصُّوا به حتَّى صارَ يُعرَفُ بإضافتِه إليهم[4].

دَلالةُ استخدامِ الفعلِ المضارعِ ﴿يَعۡمَهُونَ﴾:

تجدُّدُ العَمَهِ فيهم، واستمرارُهم عليه

الفعلُ المضارعُ ﴿يَعۡمَهُونَ﴾ جملةٌ حاليَّةٌ دلَّتْ بفعلِها المضارعِ على

(1) ابن الجزري، النَّشر في القراءات العشر: 205/2، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن: 290/1، والنَّسفي، مدارك التَّنزيل: 622/1.

(2) السَّمين الحلبي، الدُّرُّ المصون: 528/5، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 444/2.

(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 185/8.

(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 296/1 - 297.

تجدُّدِ العَمَهِ فيهم ومُزاوَلتِهم له، وأثرِه الكبيرِ في ضَلالتِهم حتَّى أصبحَ سِمَتَهم، ومستمرًّا في حياتهم، ودليلًا على أحوالِهم[1].

نُكتةُ توحيدِ الضَّميرِ ﴿لَهُۥ﴾، وجمعِه في ﴿يَعۡمَهُونَ﴾:

التّنصيصُ على شمولِ النَّفْيِ والإثباتِ للجميعِ

وردَ قولُه تعالى: ﴿يَعۡمَهُونَ﴾ في حيِّزِ النَّفْيِ وسياقِ قولِه: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ مع توحيدِ الضَّميرِ، وذلكَ نظرًا إلى لفظِ ﴿مَن﴾ المتقدِّمِ في قولِه تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ﴾، وجاءَ كذلكَ جمْعًا في حيِّزِ الإثباتِ، وفي كُلٍّ من توحيدِ الضَّميرِ وجمْعِه رُوعِيَ في معنَى ﴿يَعۡمَهُونَ﴾ التَّنصيصُ على شُمولِ النَّفْيِ والإثْباتِ للكلِّ بأنَّ مَنْ أضلَّه اللهُ فلا هاديَ له، ويذرُه في طُغيانِه يتخبَّطُ ويتردَّدُ، ويتردَّى في مَهاوِي الهلاكِ[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

يَذَرُهم ويَتْرُكُهم:

(يَذَرُهم) يُفيدُ تَرْكَ الشَّيءِ وعدَمَ الاعْتدادِ به، وفيه معنَى التَّركِ

التَّركُ: تخليفُ الشَّيءِ وإبقاؤه في المكانِ الَّذي هو فيه والانصرافُ عنه، ولهذا يُسمُّونَ بيضةَ النَّعامةِ إذا خرجَ فرخُها تَريكةً؛ لأنَّ النَّعامةَ تنصرفُ عنها[3].

وذَرَ: يُقالُ: فلانٌ يَذرُ الشَّيء، أي: يقْذِفُه ويَدَعُه لقلَّةِ اعْتدادِه به، ولم يُستعمَلْ ماضِيه، قالَ تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: 127]، وقالَ هنا: ﴿وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾.

وهذا يدلُّ على عدمِ الاعْتدادِ بهم، ولذلكَ يُقالُ الوَذَرَةُ لقطعةٍ منَ اللَّحم، وتَسْمِيَتُها بذلكَ لقلَّةِ الاعْتدادِ بها[4].

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 444/2.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 444/2.
(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 124، والجرجاني، التَّعريفات، ص: 56.
(4) الرّاغب، المفردات، والرَّازي، مختار الصِّحاح: (وذر).

طُغيانُهم وظُلمُهم:

الطُّغيانُ: مُجاوزةُ الحدِّ في المكروهِ مع غَلَبةٍ وقَهْرٍ، ويُقالُ: طَغَى: إذا جاوزَ الحدَّ في الظُّلْمِ[1] فهو مبالغةٌ في الظّلْمِ.

الطُّغيانُ مُجاوزةُ الحدِّ في الظُّلْمِ، فهو ظُلْمٌ وزيادةٌ

الظُّلمُ: وضعُ الشَّيءِ في غيرِ موضعِه المختصِّ به، إمَّا بنقصانٍ أو بزيادةٍ، وإما بعُدولٍ عن وقتِه أو مكانِه، والظُّلمُ: مجاوزةُ الحدِّ، ويُقالُ فيما يكثُرُ وفيما يقِلُّ منَ التَّجاوُزِ، ولهذا يُستعمَلُ في الذَّنْبِ الكبيرِ، وفي الذَّنْبِ الصَّغيرِ[2].

(يَعْمَهون) و(يَعْمَون):

العَمَهُ: التَّردُّدُ في الأمرِ منَ التَّحيُّرِ، يُقالُ: عَمِهَ فهو عَمِهٌ وعَامِهٌ، وجمعُه: عُمَّهٌ، وهو معنَى قولِه تعالى: ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ وهو المناسبُ لسِياقِ الآيةِ.

العَمَهُ التَّردُّدُ والتَّحيُّرُ، وهو المناسِبُ لسِياقِ الآيةِ

العَمَى: يُقالُ في افْتقادِ البَصَرِ والبَصيرةِ، ويُقالُ في الأوَّلِ: أَعْمَى، وفي الثَّاني: أَعْمَى وعَمٍ، قالَ تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج: 46][3].

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 337، والجرجاني، التَّعريفات، ص: 141.
(2) الرّاغب، المفردات: (ظلم)، والجرجاني، التَّعريفات، ص: 144.
(3) الرّاغب، المفردات، والفيروزابادي، القاموس: (عمه) و(عمي).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 15 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-11-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 15 : المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26.
-1القرآن - تفاسير نحوية -2 القرآن، بديع -3 القرآن، بلاغة -4 القرآن - سور وآيات -5 القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-11-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7668393 بتاريخ 2024/01/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»